أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2018/02/07م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

تحرك لبناني إقليمي ودولي لمواجهة التهديدات الإسرائيلية..... 3

هل بدأ حزب الله اللبناني فعلا بسحب مقاتليه من سوريا؟..... 4

الزمر: السيسي لديه أزمة كبيرة داخل المؤسسات ويخاف من الجميع..... 6

حزب الله يوجه رسالة جديدة للاحتلال: ستمس منشآتكم..... 10

هل يبحث السيسي عن إنجاز في سيناء قبيل الانتخابات؟..... 11

إندبندنت: آمال ولي العهد السعودي ستنقلب ضده..... 14

لمن يوجّه الجنرال تهديده.. وما الذي يخشاه؟..... 16

ماذا فعلتم بالدولة.. في الأردن..... 19

أحداث عدن: تفكيك القوى اليمنية بالتقسيط..... 21

تحرك لبناني إقليمي ودولي لمواجهة التهديدات الإسرائيلية

عرب ٤٨ / وكالات تحرير : رامي حيدر 6\2\2018

عقد الرئيس اللبناني، ميشال عون، ورئيس مجلس النواب، نبيه بري، ورئيس الحكومة، سعد الحريري، اجتماعًا في قصر بعبدا، للبحث في الأوضاع الداخلية والخارجية والتطورات الأخيرة التي يواجهها لبنان، لا سيما التهديدات الإسرائيلية.

وتمس التهديدات الإسرائيلية، بحسب الاجتماع، سلامة واستقرار لبنان، إذ تعتزم إسرائيل بناء جدار اسمنتي قبالة الحدود الجنوبية وفي نقاط على " الخط الازرق" يتحفظ عليها لبنان، إضافة إلى الادعاءات التي أطلقها وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، حول ملكية المربع الرقم 9 في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وذلك بالتزامن مع إطلاق لبنان مناقصة للتنقيب عن النفط والغاز فيها.

وقالت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام، إن الثلاثة درسوا المعطيات حول هذه التهديدات ورأوا فيها انتهاكا واضحا لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1701، وتهديدا مباشرا للاستقرار الذي يسود المنطقة الحدودية منذ بدء تطبيق المرحلة الأولى من القرار الدولي في شهر آب/ أغسطس من العام 2006، وذلك نتيجة الجهود التي يبذلها الجيش اللبناني بالتعاون مع القوات الدولية العاملة في الجنوب (اليونيفيل).

واتفق المجتمعون على الاستمرار في التحرك على مختلف المستويات الإقليمية والدولية، لمنع إسرائيل من بناء الجدار الإسمنتي داخل الحدود اللبنانية، ومن احتمال تعديها على الثروة النفطية والغازية في المياه الإقليمية اللبنانية، وذلك من خلال سلسلة إجراءات ستعرض على المجلس الأعلى للدفاع في اجتماع استثنائي يعقد قبل ظهر غد الأربعاء.

ويهدف الاجتماع، الذي سيترأسه عون ويحضره بري والحريري وقادة الأجهزة الأمنية، إلى اتخاذ ما يناسب من قرارات تمنع التعديات الإسرائيلية وتحول دون حصول أي تدهور أمني في المنطقة الحدودية.

هل بدأ حزب الله اللبناني فعلا بسحب مقاتليه من سوريا؟

عربي21- مصطفى محمد 6\2\2018

أثارت الأنباء التي تحدث عنها موقع محلي لبناني حول عودة الآلاف من عناصر حزب الله إلى لبنان بعد مشاركتهم في المعارك السورية، اهتمام المراقبين والمحللين.

وكان الموقع اللبناني (ملفات لبنانية) أشار إلى عودة نهائية لحوالي أربعة آلاف مقاتل في حزب الله على دفعتين إلى لبنان، مبينا أن هذا العدد يشكل نصف قوة الحزب في سوريا.

وبحسب ذات الموقع فإن هذه التحركات كتوجه جديد للحزب الذي يخشى من حرب إسرائيلية في لبنان، فما هي جدية هذه الأنباء ومصداقيتها، وما هي دلالاتها في حال ثبتت، أم إنها لا تعدو كونها أنباء غير دقيقة؟

وفي هذا الصدد شكك الكاتب الصحفي اللبناني مصطفى فحص في مصداقية هذه الأنباء، معربا عن استغرابه بقوله "المشكلة في لبنان أن المعلومة الأمنية تصبح متداولة كأنها يقين ولها مصدر".

واعتبر في حديثه لـ"عربي21" أنه "من الصعب أن يتم رصد عودة هذا العدد الكبير من مقاتلي حزب الله إلى لبنان، علما بأن الحزب يمتلك الوسائل الكثيرة التي تجعله بعيداً عن الأعين".

ورأى فحص، أنه لا يمكن لأحد أن يؤكد هذه المعلومات إلا ممن هم في داخل سوريا، لأنهم يعرفون حجم وجود وكيفية انتشار الحزب في سوريا، كما قال.

وتعليقا على حديث الموقع كما هو، فقد أشار إلى وجود أنباء تشير إلى أن حزب الله بصدد الاستعداد لرد عدوان إسرائيلي وشيك على لبنان، وتابع بأن كل المؤشرات الإقليمية والدولية والصراع في المنطقة وكذلك التحركات الإسرائيلية العسكرية تشير إلى حدوث شيء ما في المنطقة.

وقال فحص، إنه بالتأكيد في حال حصل تطور ما فإن أولويات حزب الله ستكون لبنانية أكثر منها سورية، لافتا في سياق متصل إلى الصراع الروسي الأمريكي في سوريا.

وأوضح أن "هناك خطة أمريكية للضغط على روسيا لإضعاف الدور الإيراني في سوريا، وهذا الأمر مستحيل بدون قيام عمل عسكري ضد إيران، ومن هنا نستطيع فهم هذه التحركات على أنها رسالة إيرانية ومن حزب الله للأمريكان بأنهم قلصوا تواجدهم في سوريا، بهدف التخفيف من الضغط الأمريكي على روسيا".

واستطرد قائلا: "كذلك قد تكون رسالة للروس أيضا، حيث تحاول إيران القول بأن تخفيض عدد القوات الموالية لها في سوريا سيضع النظام السوري وروسيا في موقف ميداني ضعيف".

وذهب فحص إلى قراءة أخرى، حيث ألمح إلى أن حزب الله يحاول تجنيب نفسه معركة كبيرة في سوريا، وأنه يريد توطيد وجوده في الجنوب اللبناني، لا سيما أن الحزب يستمد شرعيته من خلال صراعه مع إسرائيل، الشرعية التي خسر الكثير من زخمها بسبب تدخله في سوريا.

وفي السياق ذاته، ربط الخبير العسكري اللواء الأردني المتقاعد فايز الدويري، بين انسحاب الآلاف من عناصر حزب الله من سوريا وبين التهديدات التي وجهتها الحكومة الإسرائيلية لإيران وللحزب في سوريا.

ورأى الدويري في حديثه لـ"عربي21"، أن هناك حسابات لدى حزب الله لمواجهة اندلاع مواجهات مع إسرائيل، وخصوصا بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار في الجنوب السوري بشكل عام.

من جانب آخر، لفت اللواء إلى حالة عدم الاستقرار الذي يسود لبنان، على خلفية الخلافات بين المسؤولين اللبنانيين، وعلى خلفية الأحداث الأمنية في طرابلس، مشيرا كذلك إلى التعاون الأمريكي الأرجنتيني في متابعة أذرع الحزب في أمريكيا الجنوبية.

وجوابا عن سؤال "عربي21" حول ما إذا كان الوضع العسكري في سوريا يعتبر عاملا مساعدا للحزب للانسحاب، رأى الدويري أن الحزب يحاول أن يقول بأنه أنجز معظم المهام العسكرية الموكلة له، وأنه ساعد على تثبيت النظام عسكريا.

واستدرك، "لكن الواقع الميداني السوري لا يساعد، لأن ما يسمى بجيش النظام هو بالأصل غطاء لحزب الله وغيره من المليشيات الطائفية الأخرى"، مختتما "لكن هناك أمر أهم من سوريا، وهي التهديدات الإسرائيلية".

الزمر: السيسي لديه أزمة كبيرة داخل المؤسسات ويخاف من الجميع

إسطنبول – عربي21 6\2\2018

قال الرئيس السابق لحزب البناء والتنمية المصري، طارق الزمر، إن رئيس الانقلاب عبد الفتاح السيسي لديه "أزمة كبيرة داخل مؤسسات الدولة، وأن تلك الأزمة مرشحة للتصاعد خلال الفترة المقبلة، فهذه الفرعونية أصبحت تستعصي على مؤسسات كثيرة، فضلا عن أن توجس الرجل وخوفه من الجميع يوقعه في أخطاء فادحة تستنفر الضمير الوطني والكرامة المصرية داخل المؤسسات".

وأضاف، في مقابلة مع "عربي21"، أن "اعتقال رئيس أركان حرب القوات المسلحة الأسبق، الفريق سامي عنان، وتلفيق التهم له يجعل النظام عاريا تماما من النزاهة، ومجردا من كل قوة ممكنة. فكيف لنا أن نتصور أن رئيس الأركان مُلقى بزنزانة بالسجن الحربي مثله مثل المجرمين والقتلة؟ وكيف لنا أن نتصور قبول الجيش المصري وخاصة قادة حرب أكتوبر بهذا الاضطهاد الذي يتعرض له عنان".

واعتبر "الزمر" أن "مقاطعة الانتخابات الرئاسية هي مجرد وسيلة لإعلان الرفض الشعبي لهذه المسرحية الممجوجة، وأيضا هي وسيلة تعبوية لإعادة بناء الصف المعارض والرافض لاختطاف مصر بهذه الطريقة، كما أنها يمكن أن تكون خطوة هامة في طريق العصيان المدني الذي لم يعد لدينا غيره للحفاظ على ما تبقى من الدولة المصرية ولاستعادة هيبة وكرامة الشعب المهدورة".

وتوقع الرئيس السابق لحزب البناء والتنمية "مرور السيسي من معركة الانتخابات المسرحية، لكن بصورة مشوهة، وقد تمزقت كل ملابسه، ولن يجد ما يستره في الداخل أو الخارج"، متمنيا "استعداد المعارضة بكل أطيافها ومهما كانت خلافتها للاستجابة لنداء الوطن حينئذ، وإنقاذ ما تبقى من سمعة مصر وكرامتها، وإسدال الستار على هذه الحقبة المأساوية من تاريخنا".

وفيما يلي نص المقابلة:

كيف ترى ما وصلت له ثورة يناير حتى الآن؟

يجب أن يكون مستقرا لدينا أن ثورة يناير هي أهم وأعظم ثورة شهدتها مصر في تاريخها، وأن عدم تحقق أهدافها حتى الآن لا يعني فشلها، فما هكذا تُعامل الثورات أو تُقيم الشعوب، ويبقى أن الثورة أمامها ككل الثورات العظيمة عدة محطات يمكن أن يختصرها أو يطيلها قادتها والجيل الحالي من الشباب، لكن النهاية

الحتمية التي يجب أن نكون مطمئنين لها هي أن القطار سيصل إلى محطته المنشودة شاء من شاء وأبى من أبى.

هل نجح نظام السيسي في اختطاف ثورة يناير؟

نظام السيسي نموذج مثالي للثورة المضادة ويمكن تدريسه على ذلك في كلية الثورات الشعبية التي أصبح من الواجب أن نؤسس لها من الآن لتعلم أبناءنا وتوعيهم بتاريخ الثورات وقوانينها والثورات المضادة وتقاليدها.. وهو نظام متهالك يحاول أن يعيد عقارب الساعة للوراء في الوقت الذي لا تسعفه قدرته على مجرد معرفة كم الساعة الآن، فهو يتخبط في قراءة الزمن ويتخبط في معرفة المكان والمكانة التي تحتلها مصر وهي التي تجعل نظاما مثله يصعب عليه اختطافها.

كيف ترون انسحاب خالد علي من انتخابات الرئاسة وما جرى للفريق سامي عنان؟

انسحاب خالد علي كان متوقعا ورغم ذلك فقد أربك نظام السيسي الذي فيما يبدو كان يراهن على بقائه حتى النهاية. وما جرى مع عنان هو من الأخطاء الكبرى التي عودتنا عليها الثورات المضادة والتي يجب ألا تمر مرور الكرام، وفي هذا أذكر أن بعض الأصدقاء النابهين كان يراهن منذ شهرين على أن نظام السيسي حال شعوره بالضغط السياسي سيرتكب أخطاء فادحة ستساعد في تغيير المشهد وتعمل على حصار هذا النظام بشكل أكبر.

إضافة إلى أنني شخصيا أعتبر أن اعتقال عنان وتلفيق التهم له يجعل النظام عاريا تماما من النزاهة ومجردا من كل قوة ممكنة. فكيف لنا أن نتصور أن رئيس الأركان مُلقى بزنزانة بالسجن الحربي مثله مثل المجرمين والقتلة؟ وكيف لنا أن نتصور قبول الجيش المصري وبالأخص قادة حرب أكتوبر أن أحد زملائهم الذي شاركهم الحرب يتعرض الآن للاضطهاد لأنه قرر أن يشارك في الانتخابات؟

ما هي رؤيتكم لمشهد الانتخابات الرئاسية حاليا؟

الحقيقة أنني لم أتصور للحظة أننا سنكون أمام انتخابات حقيقية، لكني تصورت أننا أمام مرحلة يمكن استثمارها لإلجاء النظام لمواقع أضعف وإفساح المجال أمام ترميم جبهتنا السياسية التي أتصور أن عودة لحمتها أو تنسيقها يمكنه أن يغير الأوضاع ولو بعد هذه الانتخابات المسرحية.

وكيف تنظرون لدعوات مقاطعة الانتخابات الرئاسية؟

المقاطعة هي مجرد وسيلة لإعلان الرفض الشعبي لهذه المسرحية الممجوجة، وأيضا هي وسيلة تعبوية لإعادة بناء الصف المعارض والرافض لاختطاف مصر بهذه الطريقة كما أنها يمكن أن تكون خطوة هامة في طريق العصيان المدني الذي لم يعد لدينا غيره للحفاظ على ما تبقى من الدولة المصرية ولاستعادة هيبة وكرامة الشعب المصري المهدورة.

وكيف استقبلتم محاولة اغتيال الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات المستشار هشام جنينة؟

الحقيقة أنه آلمني بشدة هذا العدوان الجبان على هذا الرمز المهم والقامة الشامخة التي يتشرف بها كل مصري سواء لدوره في جبهة استقلال القضاء قبل ثورة يناير أو لدوره التاريخي في كشف الفساد وهو في عقر دار دولة الفساد، وهو ما يجعلني أتصوره من يومها يحمل روحه بين كفيه يجوب بها حيث وجد، لأن مراكز القوة الرئيسية التي حكمت بلادنا على مدى عقود ولا زالت تحكمها هم المفسدون، وإذا كانوا قد نجحوا في اختطاف دولة بحجم مصر بكل مؤسساتها فكيف لا يفكرون في اختطاف المستشار جنينة ولا سيما أنه قد أصبح مجردا من كل شيء إلا من إيمانه بقضيته وبوجوب الدفاع عن حقوق المصريين المنتهبة.

وهل يمكن تصور ما يجرى لقناة الشرق ومالكها أيمن نور في ذات السياق؟

بالطبع نحن أمام محاولات مستميتة لتشويه كل رموز المعارضة المؤثرة أو تعويقها أو العدوان عليها، وذلك لشل فاعليتها، وكذلك فإن قناة الشرق وأبطالها أصبحوا في مرمى نيران أجهزة المخابرات سواء بمحاولات وقف القناة فعليا أو وقف فاعليتها في الوقت الذي بلغ تأثيرها درجات مشرفة.

وفي هذا المجال، فإن ما نال الدكتور أيمن نور على طول مسيرته الوطنية ليس خافيا ويؤكد أنه محل لاهتمام تلك الأجهزة دائما، فلا زلت أذكر أنه حين تضامن معنا في محنتنا بالمعتقلات عام 1987 من خلال حملة قوية لفضح التعذيب قام وزير الداخلية زكي بدر باتهامه بأن صور التعذيب التي ينشرها مفبركة، ومع ذلك فقد أصدر بعدها كتابا مهما عن التعذيب في مصر.

كيف يمكن للقوى السياسية المعارضة استثمار واستغلال التطورات التي تحدث بمصر؟

في رأيي أن الاستثمار الأمثل للحراك المصاحب للحالة الانتخابية الحالية يمكن أن ينصب على واجبين: الأول ضرورة التزام كافة أطياف المعارضة هدف التحذير من استمرار هذا النظام الذي أصبح واضحا للجميع أنه يدمر الأخضر واليابس ويبدد الحاضر والمستقبل. والثاني هو العمل على بناء شبكة تنسيقية

واسعة تستوعب كل المواقف والأيديولوجيات وتعمل وفق الحد الأدنى من الأهداف التي يمكن التوافق عليها في إطار مكافحة الاستبداد، وإن لم يكن ذلك من خلال جبهة أو تكتل واحد وبرنامج موحد، فهذا وحده هو الذي يمكنه أن يزحزح الحالة الاستبدادية الحالية ويبشر بمستقبل أفضل.

بعض الشخصيات والقوى التي أيدت السيسي سابقا باتت ترى اليوم أن ما جرى في 3 تموز/ يوليو هو انقلاب صريح.. هل تأخروا كثيرا في رؤيتهم هذه برأيك؟

هذه الشخصيات أو الحركات يجب النظر إليها بالتقدير والاحترام فقد كان من الممكن ألا تراجع نفسها ولا تغير موقفها ولاسيما أن عصا الاستبداد باتت غليظة ولم يعد مع المعارضة ما يغري بالذهاب إليه، ومهما كان تأخرهم فالمهم أنهم قد أتوا ويلزمنا الترحيب بهم وتشجيع غيرهم، فتجاوز المستنقع الحالي لن يتم بغير سعة الأفق وسعة الصدر أيضا والقدرة العالية على التسامح والتصالح السياسي والمجتمعي.

كيف ترون الإقالات التي تحدث من وقت لآخر داخل مؤسسات الدولة المصرية؟

من الواضح أن السيسي لديه أزمة كبيرة داخل المؤسسات وأنها مرشحة للتصاعد خلال الفترة المقبلة، وليس كما يتصور البعض أنه أحكم قبضته عليها جميعا، فهذه الفرعونية أصبحت تستعصي على مؤسسات كثيرة فضلا عن أن توجس الرجل وخوفه من الجميع يوقعه في أخطاء فادحة تستنفر الضمير الوطني والكرامة المصرية داخل المؤسسات خذ مثالا على ذلك تعيينه لمدير مكتبه مديرا للمخابرات العامة.

ما الذي تتوقع حدوثه خلال الفترة المقبلة؟

أتوقع مرور السيسي من معركة الانتخابات المسرحية، لكن بصورة مشوهة، وقد تمزقت كل ملابسه، ولن يجد ما يستره في الداخل أو الخارج، وأتمنى أن تستعد المعارضة بكل أطيافها ومهما كانت خلافتها للاستجابة لنداء الوطن حينئذ وإنقاذ ما تبقى من سمعة مصر وكرامتها، وإسدال الستار على هذه الحقبة المأساوية من تاريخنا.

حزب الله يوجه رسالة جديدة للاحتلال: ستمس منشآتكم

بيروت / وكالات / سما 2018\2\7

وجه الإعلام الحربي التابع لحزب الله اليوم الثلاثاء رسالة إلى "إسرائيل" يؤكّد حقّ لبنان المشروع في ثروته النفطية ويهدد بالرد في حال الاعتداء على المنشآت اللبنانية.

وقال الإعلام الحربي في تغريدة على تويتر "إجماع لبناني على حق لبنان في ثرواته النفطية والمقاومة تؤكد أنها لن تفرط بها"، كما نشر عدة صور تظهر بوضوح رسالة المقاومة للاحتلال الإسرائيلي بحق لبنان في ملكية البلوك رقم 9، وجاء فيها "لن نفرط ولن نضيّع ولن نتسامح بأي حق من حقوق لبنان في مياهه الإقليمية ولا في ثروته النفطية، مهما تكن الضغوط والمخاوف".

وفي صورتين ضمن التغريدة نفسها وجّه الإعلام الحربي رسالة باللغتين العربية والعبرية، مفادها "من يمس منشآت النفط والغاز في المياه الإقليمية اللبنانية ستُمس منشآته وهو يعلم أن لبنان قادر على ذلك"، وجاءت بتوقيع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله.

ونشر مقطع مصور حمل تهديد بضرب المنشآت التابعة للاحتلال في حال المساس بالمنشآت المستقبلية للبنان في المياه الإقليمية.

وكان ضابط إسرائيلي قال ، أمس الاثنين، إن حزب الله اللبناني لديه القدرة العسكرية لضرب كل منشئات الغاز الإسرائيلية في عرض البحر، وأن إيران تزوده بأفضل أسلحة ومن بينها صواريخ أرض بحر بعيدة المدى وصواريخ متطورة جداً وطائرات استطلاع.

وأضاف الضابط خلال لقائه بالمراسلين العسكريين الإسرائيليين، بأن "إسرائيل" تقترب من الحرب، رغم أنها بعيدة عن الأبواب، ولكن الجيش لا قيادة الجيش لا تغلق أعينها وتتابع تطور الأمور فالتدخل الإيراني يمثل إزعاجاً كبيراً لـ"إسرائيل".

وتابع قوله: "سلاح البحرية "الإسرائيلي" يستعد للمواجهة المقبلة في حين أن حزب الله يركز محاولاته لحيازة صواريخ ارض بحر بعيدة المدى وسفن مفخخة وغواصين وطائرات استطلاع".

هل يبحث السيسي عن إنجاز في سيناء قبيل الانتخابات؟

العريش ـ محمود خليل العربي الجديد 7\2\2018

كان لافتاً الحشد العسكري غير المسبوق للجيش المصري، والذي تمثل بمئات الآليات التي وصلت إلى مدن محافظة شمال سيناء خلال الأيام الماضية، من دون تحديد سبب واضح لها، أو إعلان رسمي من قبل الجيش، لتبقى في إطار المهلة التي أعطاها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للجيش لإنهاء الإرهاب، خصوصاً مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية.

ونظراً لأن السيسي لا يجد إنجازات حقيقية في أي ملف، وتحديداً الملف الأمني، والذي تتصدره معضلة سيناء التي تتواصل فيها المعارك والهجمات منذ أكثر من أربعة أعوام على التوالي، فإنه قد يتجه لإحراز إنجاز أمني يتمثل في إنهاء الإرهاب في مدينة رفح على الأقل، وإن كان ذلك على حساب مسحها عن الخريطة المصرية، وهذا ما يتم فعلياً، وفي غضون أسابيع قليلة ستصبح رفح من الماضي، ولا وجود لها.

من ناحية أخرى، تؤكد هذه الحشود العسكرية التي وصلت إلى محافظة شمال سيناء تطور حجم التنسيق الأمني بين نظام السيسي والكيان الإسرائيلي، أخذاً بعين الاعتبار أن وصول هذه القوات إلى سيناء يمثل خرقاً لاتفاقية السلام "كامب ديفيد" الموقعة بين مصر وإسرائيل والتي تحظر دخول قوات عسكرية بهذا الحجم إلى مناطق رفح والشيخ زويد، لتضاف هذه النقطة إلى ما كشفته صحيفة "نيويورك تايمز" عن حجم العمليات العسكرية التي شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي في مناطق سيناء على مدار العامين الماضيين.

ميدانياً، تبدت ملامح مرحلة جديدة من المواجهات، إذ وقع صباح أمس الثلاثاء، اشتباك عنيف بين قوات الجيش المصري ومجموعة من المسلحين يعتقد أنها تنتمي لتنظيم ولاية سيناء الموالي لتنظيم "داعش" في مدينة رفح بمحافظة شمال سيناء، شرقي البلاد.

وقالت مصادر قبلية وشهود عيان، في حديث مع "العربي الجديد"، إن الاشتباك وقع في منطقة ينوي الجيش هدمها ضمن المنطقة العازلة التي وصلت إلى مراحلها الأخيرة في أحياء الصفا وابني بيتك والماسورة. وأوضحت المصادر نفسها أن الاشتباك وقع بعد أن أطلق مسلحون قذيفتي "آر بي جي" تجاه جرافات الجيش التي شرعت في تدمير منازل المواطنين منذ ساعات الصباح الأولى، فيما تبع ذلك إطلاق نار عنيف.

وفي وقت لاحق، حلقت طائرات حربية في سماء المدينة، من دون معرفة هويتها إسرائيلية أم مصرية، بدون شن أي غارات في المنطقة. ورصدت "العربي الجديد" مشاهد لإطلاق النار الذي وقع بين الجيش والمسلحين.

يشار إلى أن قوات الجيش شرعت منذ شهرين في تنفيذ المرحلتين الثالثة والرابعة من المنطقة العازلة بين سيناء وقطاع غزة، والتي من شأنها أن تقضي على مدينة رفح بالكامل، ويشمل ذلك هدم آلاف المنازل والمزارع.

كما تكررت هجمات تنظيم "ولاية سيناء" على قوات الجيش المصري المكلفة بإنشاء المنطقة العازلة في مدينة رفح منذ شهرين، بعد أن وصلت إلى مراحلها الأخيرة.

ووفقاً لمصادر قبلية مطلعة، تحدثت مع "العربي الجديد"، فإن الجيش المصري دفع بمئات الآليات العسكرية إلى محافظة شمال سيناء، وخصوصاً مدينتي رفح والشيخ زويد، مضيفةً أن الجيش نقل مئات المجندين والآليات العسكرية والجرافات إلى معسكر الزهور في مدينة الشيخ زويد ومعسكر الساحة في رفح. وبينت أن من ضمن الآليات التي تم نقلها عبر شاحنات على الطريق الدولي دبابات ومدرعات وجرافات عسكرية، وكاسحات ألغام، ومعدات دعم لوجستي. كما لوحظ أن من ضمن القوات التي وصلت إلى المدينتين فرقاً من القوات الخاصة التابعة للجيش والعمليات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية المصرية.

وتوقعت المصادر أن يكون الجيش يحضّر لحملة عسكرية ضخمة في مناطق وجود تنظيم ولاية سيناء الموالي لتنظيم "داعش" الإرهابي، خصوصاً مع اقتراب انتهاء المهلة البالغة ثلاثة أشهر والتي أعطاها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لرئيس أركان الجيش المصري محمد فريد حجازي قبل شهرين ونيف لإنهاء "الإرهاب" في سيناء باستخدام القوة الغاشمة، وفق قول السيسي. يشار إلى أن حملات الجيش الأمنية على مدار السنوات الأربع فشلت في اقتلاع التنظيم من مناطق وجوده في قرى جنوب مدينتي رفح والشيخ زويد، إلى أن تمدد إلى مناطق جنوب مدينة العريش، وبئر العبد في الأشهر القليلة الماضية، ونفذ عشرات العمليات في تلك المناطق، وأوقع خسائر بالجملة في صفوف قوات الجيش والشرطة.

تعقيباً على ذلك، قال باحث في شؤون سيناء، في حديث مع "العربي الجديد"، إن النظام المصري يبحث عن صورة للنصر وإن كانت جزئية أو وهمية في سيناء، لتظهر أن الرئيس السيسي حقق إنجازا خلال فترة

توليه الرئاسة منذ أربعة أعوام، في ظل أن الأوضاع الأمنية والإنسانية في سيناء لم تصل إلى هذه الدرجة من السوء منذ انسحاب إسرائيل منها.

وأوضح أن السيسي قد يزور مدينة رفح بعد إنهاء المنطقة العازلة التي وصلت إلى مراحلها الأخيرة للخروج بمشهد المنتصر في المعركة مع الإرهاب، مع أنها تعتبر صورة مزورة لا تظهر الواقع والحقيقة التي يعرفها المتابعون لشؤون سيناء ويؤكدها الواقع الميداني. وأشار إلى أن تدمير المدينة بشكل كامل، سينهي الوجود الميداني لتنظيم ولاية سيناء الموالي لتنظيم داعش، الذي بدوره سينقل نشاطه إلى مناطق الشيخ زويد والعريش وبئر العبد في المرحلة المقبلة.

وبيّن الخبير نفسه أن المهلة التي أعطاها السيسي لرئيس الأركان في أعقاب مجزرة الروضة نهاية نوفمبر/تشرين الثاني المنصرم، والتي منح الجيش بموجبها الحق في استخدام "القوة الغاشمة" لإنهاء الإرهاب في سيناء، لم تكن اعتباطية، بل تمهيداً إلى هذه اللحظة التي ينهي فيها وجود رفح، ويضغط على المقاومة الفلسطينية في غزة من خلال إغلاق طرق التهريب، وبذلك يكسب رضا إسرائيل التي تشاركه المهمة، وتسمح له بإدخال التعزيزات العسكرية، كما أنها تمثل له إنجازاً في برنامجه الانتخابي لفترة رئاسية جيدة، إضافةً إلى أنه يعيد الثقة للمؤسسة العسكرية بأنها حققت إنجازاً ملموساً بغض النظر عن مدى الخسائر البشرية والمادية والاستراتيجية التي لحقت بتلك المنطقة.

إندبندنت: آمال ولي العهد السعودي ستنقلب ضده

لندن – الشرق القطرية – وكالات 7\2\2018

أفعاله شبيهة ببدايات حكم بشار الأسد وتوقعات صادمة لعهده

التايمز تطالب بالضغط عليه لإنهاء الحرب في اليمن

توقعت صحيفة إندبندنت البريطانية أن آمال وتطلعات ولي العهد السعودي ستنقلب ضده في النهاية؛ خاصة أنه لا يمتلك رؤية واضحة لكيفية تطبيق ما أعلن عنه في رؤيته 2030. وقالت الصحيفة إن كثيرا من الشباب السعودي على ارتباط بتنظيمات إرهابية كـ"القاعدة" و"تنظيم الدولة" ومن غير المرجح أن تمر التغييرات الاجتماعية بينهم بسهولة، ما سيعرض أمن المملكة للخطر.

وأشارت الصحيفة إلى أن ما يفعله ولي العهد يذكر ببدايات حكم بشار الأسد، التي انتهت بحرب أهلية، فحينما تولى رئاسة سوريا خلفا لوالده حافظ وعد بمزيد من الحريات والانفتاح، لكن الأمر كان مخيبا لآمال السوريين في النهاية، وأخذت الأمور في التدهور إلى أن اندلعت الثورة السورية في 2011 بدافع التمييز المتفشي في المجتمع السوري، وانعدام قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وانعدام العدالة. وأضافت: "كما أن رؤية ولي العهد الشاب لا تشمل أي شيء عن القيم الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، والمطالبة بأمور كهذه بمثابة إعلان للحرب". بحسب ترجمة "رصد".

وأشارت الصحيفة إلى أن المجتمع السعودي مترقب لنتائج التغييرات الاجتماعية المتخذة ببطء، خاصة أنها تتعارض كليا مع الطبيعة الثقافية للمجتمع، القائم على نظام الوصاية والقبلية والتفسيرات المتشددة للإسلام.

وأوردت الصحيفة رأي المحلل السعودي أمين دين، والذي قال فيه إن التقدم بطيء للغاية فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية، بينما المطالبة بتطبيق الديمقراطية ومشتقاتها تعد إعلان حرب على الحكومة؛ وهي أشياء لا تريدها الدولة مطلقا. وأضاف أن "الديمقراطية ثقافة، والناس في حاجة إلى أن يكونوا مستعدين لها، وبالنظام القبلي الموجود في السعودية أتوقع أن تنشب صراعات لا قِبل لهم بها". ولم يستبعد المحلل أن تنشب حرب أهلية نتيجة لذلك. وطالب أمين في تصريحاته للصحيفة ولي العهد السعودي بضرورة دراسة الإصلاحات التي أعلن عنها في رؤيته بعناية فائقة. ولا يتعلق برنامج ولي العهد بتعزيز الديمقراطية الغربية، وهو ما أكده وزير سعودي في حديثه للصحيفة قائلا: "إننا نحدث المملكة، لكن ليس على الطراز الغربي"، مضيفا أن القوانين ستستند إلى الإسلام لأنه ديننا.

في غضون ذلك ذكرت صحيفة التايمز البريطانية في افتتاحيتها أنه يجب على ولي العهد السعودي أن يضع السلام في اليمن ضمن أولوياته في برنامجه الإصلاحي الذي يقوده داخل المملكة العربية السعودية، وتحت عنوان "اليمن التعيس" ذكرت الصحيفة أن اليمن كان في العصر الروماني يسمى اليمن السعيد والآن يعتبر اليمن من الدول الأتعس في المنطقة والأفقر والأقل استقرارا على مستوى العالم، فمنذ السنوات الأربع الماضية واليمن يتعرض لحرب من قبل قوات التحالف بقيادة السعودية والتي خلفت ملايين الضحايا وتدمير البنية التحتية ونقص في الموارد الحياتية اللازمة للشعب اليمني.

وذكرت الصحيفة البريطانية أن ولي العهد رأى أيادي إيران وراء الحوثيين في اليمن وأصر على إحباط الجهود الإيرانية، وقام وبتأييد عدد من دول الخليج بشن الهجمات الجوية المدمرة وغير الدقيقة والتي استهدفت مواقع مدنية وأدت إلى وقوع كارثة إنسانية تعتبر الأسوأ على مستوى العالم، وبسبب ضرب المستشفيات خلال الهجمات الجوية عرقلت شفاء المصابين وتزايد أعداد القتلى، وأشارت الصحيفة في افتتاحيتها إلى أن السعودية قامت بفرض حصار على موانئ البحر الأحمر اليمنية لقطع الإمدادات الغذائية، وأصبحت الأسر اليمنية الفقيرة تعاني الجوع والكوليرا القاتلة كما حدث في بعض البلدان خلال عصور القرون الوسطى.

وأوضحت الصحيفة أن السعودية تكبدت تكاليف باهظة إلى جانب إدانات متزايدة جراء هجماتها الجوية في اليمن، وزيارة الأمير إلى لندن تأتي ضمن الجدل الدائر، ولقد دعمت بريطانيا ولي العهد السعودي في إصلاحاته التي يطبقها في السعودية، ودعت الصحيفة في افتتاحيتها إلى الدفع إلى مبادرات جديدة لإنهاء الحرب في اليمن، كي يكون هناك أمل في إنجاح وقف هذه الأزمة الإنسانية القاتلة في اليمن.

وأضافت الصحيفة: بريطانيا لديها علاقات جيدة مع دول الخليج لتقديم المساعدة في اقتراح إستراتيجية خروج بدون هزيمة لأي طرف، ويجب أن تبدأ بوقف إطلاق النار والسماح بفتح الموانئ اليمنية أمام المعونات الغذائية للمدنيين البائسين في اليمن، واختتمت الصحيفة افتتاحيتها بضرورة البدء من الآن في الحث على إنهاء النزاع في اليمن .

لمن يوجّه الجنرال تهديده.. وما الذي يخشاه؟

أحمد ماهر العربي الجديد 7\2\2018

كان الجنرال في حالة غضب حقيقي. وكان واضحا للجميع أن هناك خطبا ما أجبره على التخلي عن ابتساماته الصفراء، وأدائه التمثيلي المعهود. يُلقي التهديد والوعيد يميناً ويسارا، وأحيانا يلتفت خلفه ليستكمل صياحه، وكأن هناك من يريد الانقضاض عليه من الخلف. كان الجنرال مذعورا، يعلن أنه مستمر في الحكم حتى يلقى حتفه، أما الانتخابات أو القانون أو الدستور أو فترات الرئاسة فأمور وإجراءات شكلية، يمكن تعديلها أو حتى تجاوزها في أي وقت حسب الحاجة، أنا أو الفوضى، منطق حسني مبارك نفسه.

لمن كان عبد الفتاح السيسي يوجه تهديداته؟ ومن هم أهل الشر الذين تحدّث عنهم؟ قديما كان هذا المصطلح المبهم يشير إلى إرهابيين وتكفيريين وجماعات إسلامية. وأحيانا كان يتعمّد الخلط ليتم استنتاج أن قوى الشر هي جماعة الإخوان المسلمين وتركيا وقطر، وأحيانا إسرائيل والولايات المتحدة على الرغم من أنهما حليفان للسيسي منذ مجيئه إلى السلطة. ولكن من أهل الشر هذه المرة؟ هل هم فعلا المجموعات والأحزاب المدنية التي دعت إلى مقاطعة مسرحية الانتخابات، وأصدرت عدة بيانات، وعقدت عدة مؤتمرات. هل يخشى سيناريو الجمعية الوطنية للتغيير عام 2010 أو جبهة الإنقاذ في 2013؟ هل يشكل ذلك تهديدا حقيقيا لحكمه ونظامه، بعدما بسط سيطرته على كل مقدرات السلطة في مصر؟

لا أظن ذلك، فعلى الرغم من حالة الترقب أو الرعب التي أثارتها تهديدات السيسي، إلا أنه لا يقصد ما يطلق عليه التيار المدني المعارض، فهذا التيار، وإن كنتُ محسوبا عليه، لا يمثل تهديدا حقيقيا للسيسي ونظامه. ربما تجد تغريداتٍ وبياناتٍ من هنا أو هناك، أو بضعة مؤتمرات أو اجتماعات لا تفضي إلا إلى مزيد من الخلافات والانشقاقات. ولكن حتى الآن لا يمثل هذا التيار أي بديل حقيقي، بالإضافة إلى افتقاده الجذور الشعبية، حتى في فترة الانفتاح السياسي القصيرة بعد ثورة يناير 2011، ولكن كذلك قد يكون ذلك التيار، على الرغم من ضعفه الشديد، وسيلةً ما إن كان هناك تحركات أخرى، معارضة للسيسي من داخل المنظومة والمؤسسات العتيقة.

ليس عندي معلومات كافية عن نشاط ضد السيسي، أو تحرّكات معارضة ضده من داخل المؤسسات، ولكن تحليلات متناثرة تؤكد ذلك، وتدلل عليه بنزول رئيس أركان القوات المسلحة المصرية الأسبق، الفريق سامي عنان، إلى التنافس في الانتخابات الرئاسية، ثم ما حدث معه بعد ذلك من اعتقال وتشويه وإجراءاتٍ

من النادر اتخاذها ضد قيادة عسكرية بهذا الحجم. كما أن تغريدات متواترة تحاول الربط بين ما قيل (وما حدث) وإقالة بعض القادة العسكريين في الشهور الماضية، ثم تصعيد مدير مكتب السيسي، عباس كامل، ليتولى منصب مدير المخابرات العامة المصرية، على الرغم من أنه من خارج هذا الجهاز. بالإضافة إلى أخبار غير مؤكدة عن محاكمات عسكرية لمجموعات أخرى من المتعاطفين مع عنان داخل المؤسسة العسكرية.

ولكن إن كان الأمر كذلك، ولا علاقة لتهديداته بالمجموعات والأحزاب المدنية المتآكلة والهشّة، فما الداعي لأن يقول السيسي عباراتٍ تهديديةٍ حادة من قبيل تأكيده في إحداها أن ما حص قبل سبع سنوات أو ثمان لن يتكرر، وإشارته إلى أنه قد يطلب تفويضا ثانيا تكون فيه إجراءات أخرى ضد أي حد يعتقد أن في وسعه أن يعبث بأمن مصر. .. ماذا كان يقصد بما حدث قبل سبع سنوات؟ هل كان يقصد ثورة يناير التي لولاها لما كان وزير دفاع، ولا كان يحلم أن يكون رئيسا، وهي من المفترض أن تكون أساس شرعية النظام السياسي، كما ينص الدستور. ولكن الجميع يعلم أن هذا الدستور حبر على ورق. والجميع يعلم مدى كراهية النظام الحالي وأجهزة الدولة العميقة لثورة يناير، وكل محاولات الإصلاح والتغيير. وهل تكون التفويضات والإجراءات الاستثنائية أساس الحكم بدلا من الدستور والقانون؟ في أنظمة فاشيةٍ وعسكريةٍ شمولية، بالتأكيد إن اللاقانون هو أساس الحكم، وليس الدستور والقانون وتوازن السلطات.

تقول كتاباتٌ إنه يخشى من تحرّك من داخل المؤسسة، فلم يُزَحْ حسني مبارك عام 2011، إلا بعد تحرّك المؤسسة ضده. ولو لم يكن هناك هذا التحرّك والتأييد الظاهري لمطالب ثورة يناير لما تنحّى مبارك بعد ال 18 يوما. وأشير هنا إلى واقعة بعد تنحي مبارك عن السلطة بساعات، وبعد إعلاننا، نحن ائتلاف شباب الثورة (ومجموعات شبابية رئيسية للحراك) أننا لن نبرح ميدان التحرير، حتى يتم إقرار خريطة طريق واضحة ومتفق عليها، وحتى نعلم أولا توجّهات المجلس العسكري الذي تولى السلطة بعد مبارك، بعد ذلك، تلقينا اتصالات تدعونا لمقابلة قيادات في المجلس الأعلى للقوات المسلحة داخل مبنى المخابرات الحربية. فذهبنا متشككين ومتوجسين من نواياهم. ذهبنا محميين بقائمة مطالبات وإصلاحات تم تجاهلها، والالتفاف عليها بالكامل فيما بعد. يومها استقبلنا السيسي بابتسامةٍ عريضةٍ، وحفاوةٍ بالغةٍ، قائلا "أنتم أبطال مصر، وحققتم المعجزة، وعملتم اللي ماعرفناش نعمله، واللي كان لازم يحصل من زمان جدا".

فسّر بَعضُنَا هذه العبارة يومها بأنه كان يقصد أن المؤسسة العسكرية كانت تتحيّن الفرصة لإزاحة مبارك، بعد تفشّي فساده واستبداده. وبعد فترة بسيطة، اتضح لنا أنه كان حين قال "حققتم المعجزة وما فشلنا فيه" كان يقصد إزاحة مجموعة رجال الأعمال وأصدقاء جمال مبارك من السلطة في مصر، الذين همّشوا المؤسسة العسكرية من المعادلة الاقتصادية سنوات طويلة، فتحيّز المؤسسة العسكرية وقتها كان لحماية المصالح الاقتصادية، أو استعادتها، وليس من أجل الديمقراطية والتعدّدية وحقوق الإنسان وباقي القيم المدنية التي لا يعترف العسكريون بأهميتها في بناء الدول. ولذلك ربما يكون جزء من تهديدات عبد الفتاح السيسي الحادة والعنيفة يطاول فعلا بعض ردود أفعال المجموعات السياسية أخيرا، فثورة 25 يناير بدأت من المجموعات المدنية، ونتيجة الحراك السياسي قبل عام 2011، أما التدخل العسكري في 3 يوليو 2013، فقد استغل موجات الغضب والمعارضة من القوى المدنية والثورية قبل 30 يونيو. ولذلك قد يكون هناك توجس فعلي لدى النظام الحالي، أو شعور بالتهديد من أي تقاطعاتٍ أو نقاط مشتركة بين القوى المدنية (أو المجموعات المعارضة بشكل عام شاملة التيار الإسلامي) مع أي قوىً أو مجموعات معارضة من داخل المنظومة أو المؤسسات. ولكن هل تؤدي تهديدات السيسي تلك إلى موجة اعتقالاتٍ في صفوف المعارضين من كل التيارات، كما فعل أنور السادات في سبتمبر/ أيلول 1981 قبل اغتياله؟ هذا ما ستكشف عنه الأيام المقبلة.

ماذا فعلتم بالدولة.. في الأردن

د. محمد أبورمان الغد الأردنية 6\2\2018

بإتقان وفنيّة ملحوظة رسم الزميل هيثم حسّان في تقريره الإخباري أمس في الغد بعنوان "أسئلة عميقة ومحرجة عن الذات الأردنية الجريحة!" الأجواء التي خيّمت على مشهد مؤتمر الاعتماد على الذات في البحر الميّت، والنقاشات العميقة، على هامش الجلسات، وفي أروقة المؤتمر بين المشاركين، بخاصة تساؤلات وخلاصات الأستاذ عدنان أبو عودة التي أثْرت الحوار الرسمي وغير الرسمي.

سلّط حسّان الضوء على جملة من المفاتيح المهمة لفهم هذا المناخ التشاؤمي – إلى درجة ما– وهو الذي اشتق منه عنوان التقرير "أي الذات الجريحة"، وكنّا نتمنى ألاّ يكون تشاؤميّاً، لكن من قال إنّ توصيف الواقع وتفكيكه ليس جزءاً من الحلّ والخروج من الأزمات، لذلك إذا كنّا نتحدث عن "الذات"، فإنّها – كما وصفها حسّان– "جريحة"!

أحد الأسئلة التي طرحها "الأستاذ" (عدنان أبو عودة) هو: ماذا فعلتم بالدولة؟!، وأعقبه – كما يرصد التقرير– بجملة من الأسئلة والتساؤلات عن الأسباب التي أدت إلى هذا النمو العشوائي في القطاع العام، والتجريف الكبير الذي حصل في المواقع الإدارية، بينما الطاقات الأردنية التي تمتاز بقدر كبير من الكفاءة والفعالية أو المهنية والفنية تمّ استقطابها في الخارج، وتقوم برفد مؤسسات الدول الأخرى.

بالضرورة من الظلم محاكمة التاريخ ومساءلته بأثر رجعي، من دون القراءة الدقيقة للشروط والظروف التي أدت إلى ما وصلنا إليه. مع ذلك فإنّ المطلوب اليوم ونحن نتحدث عن الاعتماد على الذات والتحولات في الموازنة والاقتصاد وإصلاح القطاع العام وجذب الاستثمار أن ننظر إلى ملف يكاد يكون مغيّباً في تفكيرنا، بالرغم من أنّه مفتاح رئيس لتحقيق كل ما ذُكر سابقا، وهو قيادات الإدارة العامة الأردنية، التي من المفترض أن تكون جزءاً رئيساً من عملية التجديد والتطوير في عملية إصلاح القطاع العام، وليس معوّقاً، كما هي الحال في كثير من الأوقات!

أحد أعمدة وأركان الدخول في مرحلة جديدة يكمن في شعار إصلاح القطاع العام وتطوير الإدارة العامة، ومعالجة الاختلالات، التي دبّت بهذا القطاع الكبير فجعلته كما وأنّه شيخ هرم، مصاب بأمراض مزمنة، مثل الترهل البيروقراطي، النفقات العالية، غياب معيار الكفاءة في السلّم الوظيفي، مؤخراً بروز ظواهر

مقلقة مثل الرشوة والفساد الإداري، غياب الفعالية والتحفيز عن عمل هذا القطاع، تغلغل المحسوبية والواسطة، وتغلّب الجانب البيروقراطي على الجانب العملي والديناميكي..الخ.

مثل هذا التشخيص وحده بحاجة إلى خطّة عمل كبيرة متدرّجة، وذلك يقتضي تجاوز مفهوم "الحكومة الالكترونية" على أهميته إلى مفاهيم أوسع وأعرض، ومن ذلك إعادة النظر في واقع معهد الإدارة العامة وإعادة تأهيل المستويات القيادية العليا في الدولة، ومنح جيل الشباب مساحة أوسع في العمل والإنجاز، وإيجاد مداخل حقيقية لأفكار الإصلاح والتطوير والإصلاح.

تخلل المؤتمر نقاشات ساخنة بين بعض الوزراء ومدير ديوان الخدمة المدنية حول الديوان وسياسات التوظيف، وقدرة الديوان على توفير المخزون المطلوب، ومدى مواكبة سقف الرواتب في القطاع العام لتطلعات الجيل الجديد الذي يبحث عن فرص عمل ومصادر دخل ملائمة للحياة الجيّدة، وهو الأمر الذي يمكن أن يجد صيغة جديدة لدى المسؤولين من أجل استقطاب الطاقات والكفاءات، لكن مع توافر العدالة والمساواة في فرص العمل، وحق الجميع في المنافسة على الوظيفة أو الموقع المطروح.

في الخلاصة نحن بحاجة إلى "خريطة طريق" خاصة بالقطاع العام وتطويره وتأهيله، ليكون جزءاً من الحلّ لا المشكلة، وحماية سمعته الجيّدة التي اكتسبها في عقود سابقة مما أصابه من مشكلات في المرحلة الماضية، فالدولة المدنية وسيادة القانون مرتبطان بدرجة كبيرة بقطاع عام فعّال، محوكم، ومعايير ومفاهيم إدارية ترسّخ ذلك.

أحداث عدن: تفكيك القوى اليمنية بالتقسيط

توفيق الجند السفير العربي 5\2\2018

لم تكن الأحداث الدموية التي شهدتها مدينة عدن (وهي اعلنت كعاصمة مؤقتة لليمن بعد احتلال الحوثيين لصنعاء) آخر أيام كانون الثاني/ يناير المنصرم وليدة اللحظة، بل نتيجة لعدة عناصر: تراكم العلاقات السيئة والضبابية بين القوى اليمنية، وسياسة دول التحالف التي تستخدم الداخل اليمني كأوراق ضغط ضد حلفائها كلما لزم الأمر، إضافة إلى تضارب مصالح دول التحالف العسكري نفسها، حيث يبدو أن الإمارات تتجاوز السعودية في تأثيرها كقائد للتحالف.

وتعمل لتحقيق أجندات خاصة بها في جنوب اليمن، أو أن الرياض تدفع أبوظبي إلى المقدمة لتحقيق أهداف متفق عليها بينهما مع تبادل للأدوار في علاقة كل منهما مع القوى اليمنية على الأرض، وهي تقتضي وقوف الرياض في الظل مؤقتا وتدخلها كوسيط وليس كطرف في الأوقات الحاسمة. فوجود دولة يمنية قوية مركزية أو فيدرالية لا يخدم الدولتين معاً.

في الوقائع

بعد تهدئة إعلامية وميدانية بين "المجلس الانتقالي الجنوبي" و"الحكومة الشرعية"، عادت الخلافات إلى الواجهة بقوة إثر اجتماع للمجلس ومعه بعض شخصيات "المقاومة الجنوبية" المؤيدة لانفصال جنوب اليمن. أعطى الاجتماع يوم كانون الثاني /21 يناير أسبوعاً واحداً كمهلة للرئيس هادي لتغيير حكومة أحمد عبيد بن دغر، مهدداً بإعلان الطوارئ والعمل على إسقاط الحكومة التي اتهمها بالفساد ومعاداة الجنوب. إلا أن عشرات القتلى من الطرفين في اشتباكات الأيام الثلاثة سقطوا دون إسقاط الحكومة.. وبذلك خسر المجلس الانتقالي آخر أوراقه، وهي استخدام القوة، دون أن يتجاوز مربعه.

قبل يوم على انتهاء المهلة، أصدرت وزارة الداخلية قراراً بمنع التجمعات في عدن استباقاً لتوافد متظاهرين مؤيدين للمجلس الانتقالي الذي كان متوقعا في اليوم التالي. وكانت ألوية الحماية الرئاسية الموالية لهادي مستعدة للمواجهة بعد تهديد الانتقالي لها ب"قوات المقاومة الجنوبية" المشكلة من كيانات موالية لشخصيات من قيادة الحراك الجنوبي، وهي لا تمثل قوة واحدة، أو من "الحزام الأمني لعدن" الموالي للإمارات وقيادتها في عدن. وكل هذه التشكيلات المسلحة لا تتبع أي من وزارتي الدفاع أو الداخلية اليمنية.

تشكلت هذه القوات في ظل رعاية إماراتية وصمت حكومي رسمي، مع تصريحات خجولة ومتأخرة عن ضرورة إدماج كل القوات تحت مظلة الشرعية. عيدروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي ومحافظ عدن الأسبق الذي أقاله هادي في نيسان / إبريل 2017، وشكل مجلسه كرد فعل على قرار إزاحته، وفعل ذلك بدعم إماراتي كونه مرتبط بأبو ظبي، لديه لواء كامل تحت إمرته. وقوات الأمن الرسمية بعدن تابعة لشلال شائع، مدير الأمن المقرب من الإمارات ومن عيدروس، كما أن مدير أمن لحج لديه قوات مماثلة، ولدى مختار النوبي وأبو اليمامة القياديين في "الحراك الجنوبي" قوات شبيهة.. وكل هذه القوات علاوة على قوات "الحزام الأمني" شاركت في المعركة ضد ألوية الحماية الرئاسية الموالية لهادي بين 28 و30 كانون الثاني / يناير.

الامارات

تشكيل هذه القوات غير التابعة للسلطات الرسمية كان خللاً كبيرا لم تعالجه سلطات هادي لأن كل مساعيها لأجل ذلك قوبلت بحائط صد إماراتي صلب، فالإمارات شكلت أيضا "قوات نخبة" لمحافظات شبوة وحضرموت والمهرة، موازية لقوات الحزام الأمني في عدن وأبين ولحج. وهذه القوات هي المسيطرة على الأرض عملياً. إلا أن ألوية الحماية الرئاسية التي يقودها إبن الرئيس (ناصر هادي) عملت على الحفاظ على توازن القوى النسبي بعدن، وعلى حماية الحكومة التي عادت إلى المدينة مؤخراً. ولم يوافق هادي على طلبات إماراتية سابقة بإخراج ألويته من عدن، لأن ذلك يعني إخراجه هو نفسه منها وبشكل نهائي، رغم أنه غير قادر على العودة إليها منذ قرابة عام كامل.

ولأنه لا يوجد مبرر منطقي لإخراج تلك القوات أو لإجراء تغيير حكومي، (الذي يعني خضوع تعيينات هادي لوصاية إماراتية كاملة)، استدعى الأمر اختلاق ذريعة فساد الحكومة وهو واقع لا يختلف عليه اثنان، إلا أنه صدر بصيغة التهديد بالعنف من قبل كيانات غير معترف بها رسمياً، وتطالب باستقلال الجنوب، وفي الوقت نفسه تعلن التزامها التام بتحقيق أهداف دول التحالف كاملة! والسلوك هذا يتناقض كليا مع أهداف التحالف المعلنة والمتمثلة بإعادة الشرعية والقضاء على انقلاب الحوثيين عليها، مع الحفاظ على وحدة واستقرار اليمن.

انفجار التناقضات

تقع كل سواحل اليمن وموانئها وجزرها الهامة تحت سيطرة الإمارات المطلقة، عدا المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين. واستمرار ذلك يستدعي بقاء "الحكومة الشرعية" خارج اليمن وإلا فالتزامها بتنفيذ رغبات الإمارات. لكنها عادت إلى عدن وأعلنت موازنة سنوية هي الأولى منذ 2014. وتلك بوادر استقرار نسبي يستدعي بدوره سيطرة الحكومة على موانئ وموارد وجزر البلد، والأهم السيطرة على القرار والسلطة على الأرض. وهذا التعارض يؤدي إلى ضرورة سيطرة طرف واحد: فإما الإمارات والتشكيلات العسكرية الموالية لها، وإما الحكومة وألوية الرئاسة الموالية لها.

لا تستطيع الإمارات إعلان موقف واضح من الحكومة فذلك يفقدها شرعية تدخلها في اليمن، ولا تستطيع الحكومة إعلان موقف واضح من الإمارات باعتبارها أبرز دول التحالف الداعم لها (إسمياً) بعد السعودية. وهنا جاء دور الأدوات التنفيذية من الأطراف اليمنية التي تأسست بدعم مالي وسياسي وإعلامي إماراتي غير معلن رسمياً.

التطورات الأخيرة تمثل إحراجا كبيرا للرياض لا يمكنها الصمت أمامها، هذا إن كان لديها موقف مختلف عن الإمارات، وهو ما ترغب بظهوره على الأرض بدعمها للحكومة وزيارة سفيرها لعدن وتعامله مع الحكومة الرسمية دون "المجلس الانتقالي". لكن بيان دول التحالف دعا لضبط النفس من قبل الطرفين ولم يدن المجلس الانتقالي ولا تهديده للحكومة ومواجهته المسلحة لها، بل تعامل مع طرفين متساويين.

حدثت الاشتباكات على الأرض يوم 28 كانون الثاني / يناير، وسارت الأمور بتوازن نسبي دون تغير كبير في جغرافية السيطرة لأي طرف. لكن توجيهات الحكومة بوقف الاشتباكات بناء على وساطة سعودية في اليوم التالي كانت نقطة تحول لصالح قوات المجلس الانتقالي. فقد انسحبت قوات الحماية الرئاسية من مناطق سيطرتها دون ضمان انسحاب مواز لقوات الانتقالي، بل حدث العكس بسيطرة الأخيرة على مقر اللواء الرابع حماية رئاسية، مع الاقتراب من قصر المعاشيق حيث تقيم الحكومة وقيادة قوات التحالف، وتسريب معلومات عن إجلاء الحكومة من عدن. وهذا أظهر المجلس الانتقالي كطرف أقوى، ومثل ضربة معنوية كبيرة للحكومة ولو مؤقتاً.

انتهت الاشتباكات بدون انتصار واضح وحاسم لأي من الطرفين بعد وساطة أخيرة أدت إلى انسحاب قوات الانتقالي من ألوية الحماية الرئاسية التي سيطرت عليها، وهذه النتيجة لا تبدو مرضية للإمارات التي قالت

أنها شاركت في لجنة الوساطة لإعادة الأمور إلى وضعها السابق، ولا ل"المجلس الانتقالي" الذي لم يحصل على أية امتيازات واضحة.

دوائر اللعبة وتوازناتها

السيطرة الواضحة لحلفاء الإمارات تعني إسقاط شرعية الرئيس هادي كلياً، وهذا يتعارض مع أهداف التحالف أو يفضح أجندته غير المعلنة بشكل أسرع من المطلوب. كما أن سيطرة الحكومة تؤدي لانهيار معنويات قوات "الانتقالي" المبنية على إقامة دولة مستقلة للجنوب برئاسته، وربما يؤدي الى عدم تحمسها للعمل مع الإمارات كالسابق. لهذا كان للمعركة أهداف دقيقة لا يمكن تجاوزها، تؤدي إلى كسر الحكومة والضغط لإحداث تغييرات تجعل المجلس الانتقالي شريكا للسلطات الشرعية بدلا من تعاملها معه ككيان غير معترف به وخارج عن القانون، بل واتهامه بأنه حاول الانقلاب عليها كما فعل الحوثيون بصنعاء في 2015، لكن هذا لم يتحقق حتى الآن.

تشكيل قوات جنوبية متعددة الولاءات والانتماءات يساعد على تمكينها من السيطرة على الأرض بالتقسيط، وبهذا تظل في حالة احتياج دائم للدعم الإماراتي، وقد تتحول إلى قوة سياسية معترف بها لتمثيل الجنوب والعمل كشريك يفرض إرادته على هادي وحكومته. لكنها غير موحدة القيادة والأهداف، وهذا يسهل توجيه الإمارات لها وتنسيق خطواتها، خاصة ودعم الأخيرة جوهري لاستمرارها.

خطاب الحكومة بعد وقف الاشتباكات ظل قوياً ولم تظهر فيه تنازلاً سياسياً ل"الانتقالي"، إلا أن شكرها للسعودية دون الإمارات قال الكثير. وهي حققت انتصاراً معنوياً بعدم مغادرتها عدن رغم التسريبات التي أرادت إظهارها ضعيفة ومهزومة. وعلى الرغم من ذلك فهي لن تتمكن من العمل على الأرض دون تنسيق مع قوات المجلس الانتقالي، وهذه نقطة ضعف واضحة.

لا تتحمل الإمارات كلفة انفصال الجنوب، ولا تمتلك القوات الكافية للسيطرة عليه، لكنها ترغب بالبقاء على السواحل اليمنية وباب المندب كقوة إقليمية. وبقاء الدولة اليمنية ضعيفة ومهزوزة ومهددة من قوى خارجة عن سلطتها يحقق هذه الرغبة، ولا يؤدي إلى تضارب واضح مع السعودية. وقد تعمل وفق هذه المحددات في جنوب اليمن، فالرياض تهتم حالياً بشمال اليمن أكثر لأنه المهدد المباشر لحدودها، مع تواجد قوات سعودية في المهرة، التي تحاذي سلطنة عُمان، ودخول قوات سلفية موالية لها إلى عدن عقب الأحداث الأخيرة.

بين يناير في ثلاثة عقود

إن انتقال الصراع في الجنوب من شمالي ـ جنوبي إلى جنوبي ـ جنوبي يعقد مشهد الجنوب أكثر، ويعرض القوى الجنوبية لامتحانات صعبة قد تسقط فيها وتعطي انطباعا دولياً بأنها غير مؤهلة لإدارة دولة مستقلة تطالب بها في الوقت الراهن. وأحداث عدن الأخيرة وسعت الشرخ بين هذه القوى، وأعادت إلى الأذهان أحدث كانون الثاني / يناير 1986 التي جرت بين رفاق اليسار الماركسي (الذي كان يحكم اليمن الجنوبي)، ولا زالت آثارها ظاهرة حتى اليوم. فالتوزيع المناطقي لقوى الصراع لم يتغير بين يناير 1986 ويناير 2018!

خروج مناطق جنوبية كثيرة عن سيطرة الحكومة الشرعية لم يساعد على إنفصال الجنوب، ولم يبقِ على دولة الوحدة، لكنه أضعف حضور الدولة وفتح المجال لظهور المشاريع المحلية الجنوبية في كل من عدن وحضرموت تحديداً. والأخيرة مهيأة أكثر لمشروعها السياسي، لأنها مستقرة وموحدة وتمتلك ثروات طبيعية، وترتبط بالسعودية بشكل تقليدي على الرغم من وجود "قوات نخبة حضرمية" أنشأتها الإمارات. وإذا استمرت سياسات الإمارات في الجنوب بإضعاف الشرعية وتصعيد قوى محلية بديلة، فإن الاستقرار لن يسود جنوباً لتعدد رؤوسه وتصارعها تاريخيا، ولعدم قبول السعودية بالخروج من اللعبة وترك الساحة للإمارات كلياً، خاصة مع تضرر سلطنة عُمان من تواجد الإمارات على حدودها الشرقية بحكم خلافات البلدين.

خلاصة

على الرغم من عدم وضوح المشهد بعد معركة "يناير الثانية" في عدن، إلا أن تفكيك الجنوب قائم، وإضعاف الشرعية اليمنية تحول إلى هدف بذاته لتستمر الحالة السائلة أطول وقت ممكن، مما يساعد على إعادة تشكيل قوى وجغرافيا الجنوب دون خسائر كبيرة، بل هي عملية إدارة صراع بين قوى يمكن إدارتها وتوجيهها لعدم وجود قوة كبيرة فيها يمكن أن تخضع القوى الأخرى. فالإمارات تعمل على نقل الحرب إلى الشمال لمواجهة الحوثيين دون السماح بتحقيق انتصارات مفصلية عليهم توظف لصالح "حزب الإصلاح" وهادي، وتعمل على إعداد قوات شمالية موازية للشرعية و"الإصلاح" لهذا الغرض عبر دعم طارق صالح إبن شقيقعلي عبد الله صالح.. وبهذا تتعدد قوى الشمال عسكرياً وسياسياً فتتصارع فيما بينها، وتنشغل السعودية بحماية حدودها، وتتفرغ الإمارات لجني أرباح الحرب جنوباً.. هذا على الأقل ما تقدمه مؤشرات اللحظة الراهنة في اليمن.

* توفيق الجند كاتب صحافي من اليمن

تم بحمد الله